أوباما يدعو إلى عدم التسييس بعد وفاة جينسبيرغ

أمريكا: معركة منتظرة على خلافة قاضية المحكمة العليا

واشنطن – «وكالات» : توفيت أمس الجمعة القاضية بالمحكمة العليا الأمريكية روث بادر جينسبرغ عن عمر 87 عاماً، ليصبح أمام الرئيس دونالد ترامب فرصة لتعزيز الأغلبية المحافظة في المحكمة بتعيين شخصية ثالثة، في وقت تشهد البلاد فيه انقسامات شديدة مع اقتراب موعد انتخابات الرئاسة.

وجينسبرغ من رموز المدافعين عن حقوق المرأة ومن أيقونات الليبراليين الأمريكيين، ووافتها المنية في منزلها بواشنطن بسبب مضاعفات سرطان البنكرياس النقيلي، حسبما قالت المحكمة في بيان.

وقد تغير وفاة جينسبرغ بشدة من التوازن الأيديولوجي داخل المحكمة التي يحظى المحافظون بالأغلبية فيها بواقع 5 مقابل 4، إذ من الممكن تعيين شخصية تجعل المحكمة العليا تميل أكثر ناحية اليمين.

وعين ترامب اثنين من المحافظين في المحكمة العليا التي يحتفظ المعينون فيها بمناصبهم مدى الحياة، وتعيينات المحكمة العليا الأمريكية تتطلب موافقة مجلس الشيوخ الذي يسيطر عليه حاليا الجمهوريون الذين ينتمي ترامب إليهم.

وذكر ميتش ماكونيل زعيم الأغلبية في مجلس الشيوخ أنه يعتزم إجراء تصويت على أي مرشح يختاره ترامب، وقال «مرشح الرئيس ترامب سيكون محل تصويت في مجلس الشيوخ الأمريكي».

ويواجه ترامب خصمه الديمقراطي جو بايدن في انتخابات الرئاسة المقررة في 3 نوفمبر المقبل، وقال ترامب في بيان «تنعي أمتنا اليوم فقدان أحد عمالقة القانون»، مضيفاً أن قراراتها ألهمت جميع الأمريكيين وأجيالاً من العقول القانونية الفذة.

القاضية بالمحكمة العليا الأمريكية الراحلة روث بادر جينسبرغ

وكان ترامب قد دعا جينسبرغ إلى الاستقالة عندما كان مرشحاً للرئاسة عام 2016، وقال إن «عقلها اختل بعدما انتقدته في مقابلات إعلامية، لكن الرئيس لم يتطرق إلى أي خطط محتملة لترشيح خليفة لها».

وعبر بايدن عن معارضته لتقديم ترامب أي مرشح لمجلس الشيوخ قبل الانتخابات، قائلاً إن الفائز في الانتخابات هو من يتعين عليه اختيار من سيخلفها، وقال للصحفيين في ولاية ديلاوير «دعوني أكون واضحاً، ما من شك في أن الناخبين ينبغي عليهم اختيار الرئيس، والرئيس يتعين عليه اختيار القاضي ليبحث مجلس الشيوخ في أمره».

وذكرت الإذاعة الوطنية العامة في الولايات المتحدة أمس الجمعة، أن جينسبرغ قامت بإملاء حفيدتها كلارا سبيرا بياناً قالت فيه «أكثر ما أتمناه هو ألا يخلفني أحد قبل أن يتم تنصيب رئيس جديد».

ويلعب قضاة المحكمة العليا دوراً بارزاً في بلورة السياسات الأمريكية، حيال قضايا ساخنة كالإجهاض وحقوق المثليين وحق امتلاك وحمل الأسلحة والحريات الدينية وعقوبة الإعدام والسلطات الرئاسية.

وكان الرئيس الأمريكي الديمقراطي الأسبق بيل كلينتون هو من عين جينسبرغ في المحكمة العليا عام 1993، وكان لصوت جينسبرغ دور مهم في أحكام تاريخية تضمن للمرأة حقوقاً متساوية وتعزز حقوق المثليين وتحافظ على الحق في الإجهاض.

كما كانت جينسبرغ أكبر أعضاء المحكمة سناً وصاحبة ثاني أطول مدة خدمة بين قضاة المحكمة الحاليين بعد كلارنس توماس، وكانت ثاني امرأة تعين في المحكمة في أعقاب تعيين القاضية ساندرا داي أوكونور قبل 12 عاماً.

وأمام ترامب فرصة لتغيير شكل المحكمة بطريقة لم تحدث منذ عهد الرئيس رونالد ريجان، الذي عين 3 أشخاص في المحكمة خلال فترة حكمه التي امتدت لـ 8 سنوات في الثمانينيات، مما جعل المحكمة آنذاك تميل إلى اليمين.

وتعيين ترامب لشخصية أخرى في المحكمة العليا سيعطي المحافظين أغلبية 6 مقابل 3، مما يعني أن الأخذ برأي القضاة الليبراليين سيتطلب تأييد اثنين من المحافظين لهم.

وكان بعض النشطاء الليبراليين قد دعوا جينسبرغ إلى الاستقالة خلال الفترة الرئاسية الثانية للرئيس السابق باراك أوباما، حتى يتسنى له تعيين شخصية ليبرالية أكثر شباباً يمكنها البقاء لعشرات السنين في المحكمة، واستغرقت الموافقة على تعيينات المحكمة العليا في الآونة الأخيرة شهرين على الأقل اعتباراً من يوم إعلان الترشيح.

من جهة أخرى قال الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما في بيان، إنه يجب على الأعضاء الجمهوريين في مجلس الشيوخ ألا يتصرفوا على أساس ما هو ملائم أو مفيد في الوقت الحالي، مضيفاً أنه «يجب بدلاً من ذلك شغل مقعد بالمحكمة العليا الذي أصبح شاغراً بوفاة القاضية روث بادر جينسبيرغ من خلال عملية لايمكن التشكيك فيها».

ووصف أوباما، بحسب وكالة بلومبرغ للأنباء أمس السبت، جينسبيرغ بأنها «قاضية دؤوبة في عملها وحازمة وفقيهة في القانون»، وأشار إلى رغبتها في عدم اختيار من يحل محلها حتى يتم تنصيب رئيس جديد.

وقبل 4 سنوات، أرسى أعضاء مجلس الشيوخ من الحزب الجمهوري مبدأ بألا يقوم مجلس الشيوخ بشغل مقعد شاغر في المحكمة العليا قبل أن يؤدي رئيس جديد للبلاد اليمين، وبحسب أوباما، في إشارة إلى اختياره للرئيس السابق للمحكمة العليا، ميريك جارلاند.

وأضاف أوباما أن المبدأ الأساسي للقانون هو الإنصاف و الاتساق، لذا يجب أن يلتزم مجلس الشيوخ الذي يسيطر عليه الحزب الجمهوري بنفس المعيار الآن.

الرئيس الجزائري يتهم المال الفاسد بضرب استقرار الدولة

الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون

الجزائر – «وكالات» : وجه الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون، خطاباً لأعضاء الحكومة ومسؤولي أجهزة الأمن يلومهم فيه على الاهتمام برسائل تبليغ مجهولة في الملاحقات القضائية، متهماً «أصحاب المال الفاسد بتغذية الشائعات بغية المساس بأي ثمن كان باستقرار الدولة وهياكلها والإفلات من مصيرهم المحتوم».

وجاء في الخطاب الذي نشرته الرئاسة الجزائرية الجمعة، أن تقارير إلى رئاسة الجمهورية أبرزت أن عدداً من إطارات الدولة والمسؤولين من مختلف المستويات، متابعين قضائيا بناءً على مجرد رسائل مجهولة، غالبا ما كانت عارية من الصحة، ووجهت إلى مختلف الأجهزة الأمنية ومؤسسات الدولة.

وأوضح الخطاب أن ذلك تسبب في حرمان عدد من هؤلاء الإطارات من حريتهم، وخلف شللا في نشاطات الإدارات والمؤسسات العمومية، بسبب الخوف والخشية من الوقوع تحت طائلة المتابعة بناء على مجرد رسائل مجهولة.

وكشف ذات المصدر أن العديد من المسؤولين الآخرين أصبحوا يقتصرون على الحد الأدنى من التزاماتهم ويمتنعون عن أي مبادرة، ما أسفر عن تأجيل معالجة ملفات مهمة، تكتسي أحيانا طابعاً استعجاليا، إلى تواريخ لاحقة، متسببة في أضرار بليغة بسير هذه المؤسسات.

وشدد تبون على ضرورة التمييز بين أخطاء التسيير الناجمة عن سوء في التقدير، والتصرفات العمدية التي لا تخدم سوى القائمين عليها، أو أطراف أخرى تحركها نوايا سيئة، لافتا ان الإدارة القضائية تملك كل الوسائل القانونية لإجراء التحريات اللازمة.

وأكد أنه إذا كانت مكافحة الفساد ضرورة ولا رجعة فيها، فإن ذلك لا يجب أن يأخذ مهما كان الأمر، مجرى حملة للمساس باستقرار وسائل إنجاز وتجسيد مهام الدولة ومختلف هياكلها التنفيذية.

واضاف أن «الشائعات التي غالباً ما يُروّج لها أصحاب المال الفاسد تُغذي هذا الجو العكر، وغايتهم المساس، بأي ثمن كان، باستقرار الدولَة وهياكلها والإفلات من مصيرهم المحتوم».

ودعا تبون، إلى التمييز أولاً بين الأعمال الناجمة، رغم طابعها المدان، عن قلة الكفاءة أو سوء التقدير، مؤكداً أن هذه الأفعال ستعاقب بشكل صارم على المستوى الإداري. وثانياً بين الأفعال التي خلفت خسائر اقتصادية ومالية للدولة بمنح امتيازات غير مستحقة للغير.

وشدد على أي مساعدة يقدمها المواطن مباشرة أو عبر وسائل الإعلام مقرونة بالأدلة الضرورية، يجب أن تُؤخذ بعين الاعتبار في التحقيقات المحتملة، مبرزاً أن من واجب الدولة حماية المواطن ضد كافة أشكال الانتقام.

وفاة فلسطيني بأزمة قلبية في مواجهات مع الجيش الإسرائيلي بالضفة

مواجهات بين الشرطة الإسرائيلية وشبان فلسطينيين

الأراضي المحتلة – «وكالات» : توفي فلسطيني الجمعة في مواجهات مع الجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية حسب ما أعلنت وزارة الصحة الفلسطينية.

وذكرت الوزارة أن نضال جبارين توفي بسكتة قلبية «نتيجة إطلاق قوات الاحتلال لقنابل الصوت على المواطنين بالقرب من حاجز برطعة في جنين».

كما أعلنت مصادر فلسطينية إصابة عشرات الفلسطينيين بالرصاص المطاطي والاختناق في مواجهات مع الجيش الإسرائيلي، في مناطق متفرقة من الضفة الغربية.

السجن سنتين مع وقف التنفيذ في فرنسا لطالب أراد التسلل إلى الشبكات الجهادية

باريس – «وكالات» : قضت محكمة الجنايات الخاصة في باريس الجمعة بالسجن عامين مع وقف التنفيذ على طالب أسس مجموعة نقاش على تطبيق تلغرام ونجح في استقطاب الفرنسي الذي جند مقاتلين لتنظيم داعش رشيد قاسم.

وانضم رشيد قاسم المحرض المفترض لهجمات سانت إتيان دو روفراي (شمال غرب) ومانيانفيل (منطقة باريس) الذي يعتبر ميتاً اليوم، إلى هذه المجموعة التي أنشأها في يوليو 2016 طالب الأنثروبولوجيا البالغ من العمر 26 عاماً الذي مثل أمام المحكمة طليقاً.

وقال الطالب الذي وصف مجند تنظيم داعش السابق بأنه «مضطرب» إنه خاف كثيراً عندما اكتشف أن الشخص الذي أطلق على نفسه اسم بن قاسم في المجموعة هو رشيد قاسم.

وقال النائب العام إن مجموعة النقاش التي أنشأها جمعت «أفراداً كل منهم أخطر من الآخر».

وقال محامي الشاب إنه يعاني من «الاضطراب ثنائي القطب» وأنشأ تحت اسم مستعار هو أبو جعفر المجموعة على تطبيق تلغرام المشفر من أجل «الانغماس» في قلب الشبكات الجهادية. وكان ينوي وفق محاميه إجراء بحث حول «الجهاد».

لكن النائب العام شكك في ذلك ووصف الشاب بأنه مثل «متدرب على السحر» يسعى وراء المغامرة.

لم يطلع الطالب الذي يتابع منهجاً متخصصاً في عصور ما قبل التاريخ جامعته على «بحثه» ولم يترك أي ملاحظة عن عمله المحتمل.

وبعد أكثر من خمس ساعات من المداولات، أدين طالب الدكتوراه بأنه أسس «جماعة لارتكاب الإرهاب»، ونال العقوبة التي أوصت بها النيابة.

وأدين عضو آخر في مجموعة النقاش من بولينيزيا يبلغ من العمر 24 عاماً وليس لديه سجل إجرامي سابق ويعاني من أحد أشكال مرض شاركو، بالتهمة نفسها وحُكم عليه بالسجن 12 عاماً عملاً بما أوصى به النائب العام.

واعترف هذا التاهيتي المحتجز منذ أغسطس 2016، أثناء التحقيق بأنه فكر في مهاجمة مركز شرطة أو جنود.

لكن بسبب إعاقته التي تمنعه من إغلاق قبضة يده أو الوقوف لفترة طويلة، لا يملك الشاب القدرة الجسدية على التنفيذ أو تصنيع عبوات ناسفة.

الفرقاطة اليونانية ترفع درجة تشغيل «إيريني» حول ليبيا

«وكالات» : أعلنت عملية «إيريني» البحرية الأوروبية، المكلفة بتطبيق حظر الأسلحة المفروض على ليبيا وجمع معلومات استخباراتية حول منتهكي القرار، وصولها إلى قدرتها التشغيلية الكاملة بوصول الفرقاطة اليونانية HS Limnos.

وذكر موقع «218tv» الإلكتروني أنه بانضمام الفرقاطة اليونانية؛ أصبحت العملية تمتلك ثلاث سفن بحرية مقدّمة من إيطاليا، ألمانيا واليونان، وأربع طائرات في الدعم المباشر، مقدمة من لوكسمبورغ، بولندا وفرنسا واليونان وطائرة بدون طيار قدمتها إيطاليا.

وبعد أربعة أشهر على إطلاقها، قالت العملية إنها دخلت مرحلة حاسمة، وأصبحت قادرة على اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لإنجاز مهمتها؛ بما في ذلك الصعود على متن السفن التي يُشتبه في مخالفتها للحظر، وكذلك اتخاذ اللازم حيال من يظهرون سلوكيات غير تعاونية أو متعارضة مع أهداف العملية.

فرقاطات عسكرية

وحول مهامها خلال الأشهر الأربعة الماضية؛ قالت قيادة العمليات إنها تحققت من مئات السفن وعشرات الرحلات الجوية في إطار مراقبة التدفقات غير المشروعة المحتملة في البحر والجو والبر.

وأشارت إلى قيامها بإرسال 14 تقريراً خاصاً إلى فريق خبراء الأمم المتحدة بشأن طرفي النزاع في ليبيا ورصدت العملية 10 موانئ ونقاط هبوط و25 مطاراً ومهبطاً.

وكان الاتحاد الأوروبي أطلق مهمة إيريني في السابع من مايو، فيما أعلن وزير الدفاع التركي، خلوصي أكار، رفض لتلك العملية العسكرية معتبراً أنها «تفتقد الشرعية»، في الوقت الذي بدأت فيه تحضيرات لإطلاق أنشطة التنقيب عن النفط والغاز قبالة سواحل ليبيا من جهة، واستمرار دعم ميليشيا الوفاق بالعتاد والعتيد العسكري.

وفي 2019، ارتفع عدد السفن التركية التي تم ضبطها محملة بالسلاح، حيث تم الكشف في فبراير عن شحنة من الأسلحة والمعدات الحربية، بالإضافة إلى 9 مركبات مدرعة تركية الصنع، وفي شهر مايو الماضي تم اعتراض السفينة التركية «أمازون» التي عُثر على متنها على 40 مركبة قتال مدرعة، إلى جانب رصد طائرات محملة هي الأخرى بالسلاح والعتاد، وخاصة الطائرات المسيرة.

وسائل إعلام صينية تهدد بـ«محو» رئيسة تايوان من الوجود

بكين – «وكالات» : هددت وسائل الإعلام الصينية الرسمية بـ«محو» رئيسة تايوان تساي إنج–وين من الوجود في اليوم الأول من منتدى يهدف لتسهيل عملية السلام بين شطري مضيق تايوان.

وذكر مقال افتتاحي في صحيفة «غلوبال تايمز» التابعة للحكومة الصينية أن التدريبات العسكرية الحالية التي يجريها جيش التحرير الشعبي في المضيق وحوله «ليست تحذيرية ولكنها بروفة للاستيلاء على تايوان».

وجاء في المقال الافتتاحي أن الصين «عاقدة العزم على اللجوء إلى الوسائل الضرورية بما في ذلك الخيارات العسكرية» لمنع الولايات المتحدة وتايوان من تعزيز العلاقات بينهما.

وحذرت الصحيفة في تغريدة أنه إذا ما انتهكت تايبيه القانون الصيني لمناهضة الانفصال الصادر عام، 2005 فإن «حرباً سوف تندلع وسوف يتم محو (رئيسة تايوان تساي إنج–وين) من الوجود».

رئيسة تايوان